

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ
مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز روما للتدخل والدراسات الاجتماعية، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160114 150114 13-60940X (A)



البيان

في دراسة أجراها مركز روما للتدخل والدراسات الاجتماعية في عام ٢٠١١ عن أسباب التسرب من صفوف الدراسة (بعنوان: مشاركة الروما في النظام المدرسي، عدم الانتظام والتميز)، لم يثر موضوع الزواج من جانب الآباء المستجوبين إلا في ٦,٦ في المائة من الحالات. ومن المهم تسليط الضوء على أنه من أصل الحالات المنظورة كان التسرب من صفوف الدراسة عائداً بنسبة ٤١ في المائة إلى الفتيات أنفسهن. وقد أشارت الدراسة نفسها إلى أن الزواج تحت سن السابعة عشرة مرغوب للفتيات أكثر منه للفتيان (٣٣ في المائة و ٢٢ في المائة، على التوالي).

ووفقاً لآخر التعدادات، فأن زهاء ١٢,٥ في المائة من سكان رومانيا، تخرجوا من الجامعة، مقابل ٠,٠٠٦ في المائة من السكان الروما. كما أن ١٣ في المائة من سكان رومانيا من الإناث تخرجن من الجامعة، بالمقارنة بنسبة ٠,٠٠٦ في المائة من السكان الروما من الإناث. وإضافة إلى ذلك، كان ٠,٠١٣ في المائة من سكان رومانيا من الإناث غير حاصلات على تعليم رسمي، مقابل ٠,٢٣ في المائة من السكان الروما من الإناث.

وفيما يتعلق بالأمية، تصل نسبة عدم الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٠,١٣ في المائة لسكان رومانيا من الإناث مقابل ٠,١٧ في المائة من السكان الروما من الإناث.

ولا يزال الفصل بين الطلاب في الفصول الدراسية ظاهرة واسعة الانتشار في رومانيا، ويمتد بآثره إلى فتيات وفتيان الروما سواء بسواء.

وخلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ رصد المركز تنفيذ الأمر رقم ١٥٤٠/٢٠٠٧ بشأن إنهاء الفصل بين الطلاب. ودلت نتائج الرصد على أن المدرسين لم يكونوا على علم بوجود هذا الأمر بل أن مديري المدارس الذين استجوبوا لم يكونوا هم أيضاً عالمين كلهم بوجوده. ولم يكن آباء الطلاب الروما أيضاً يعلمون بأمر حظر الفصل بين الطلاب بموجب القانون. ورغم أن القانون ينص على عدم الفصل في الصفوف الدراسية على مدى الصفوف من الأول إلى الخامس، لم يتوقف هذا الفصل عن الحصول.

وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خطوات استهدفت تشكيل لجنة داخل وزارة التربية تناط بها جملة من المسائل يفترض أن من بينها رصد تطبيق التشريعات المناهضة للفصل.

وحسبما تذهب إليه المادة ١٤ من الملحق الأول في الأمر رقم ١٥٤٠/٢٠٠٧، كان يتعين إنشاء فرقة عمل دائمة تقوم بتحليل التقارير ووضع منهجيات تفصيلية وبرامج شاملة تستهدف القضاء على الفصل بين الطلاب في الصفوف الدراسية والوقوف على ما تحدته من آثار طويلة المدى. لكن هذا الحكم لم يُفَعَّل وهو الأمر الذي يفسر سعي المركز إلى اقتراح

تكرار نموذج اللجنة المعنية بالروما المطبق بالفعل في وزارة الصحة، وإنشاء لجنة مماثلة داخل وزارة التربية.

ويتعين على هذه اللجنة أن تتناول بشكل تفصيلي مقترحات تتعلق بتخطيط استراتيجية وزارة التربية في مجال تحسين نوعية تعليم الروما وتنظيمها وتنسيقها ورصد تنفيذها، فضلاً عن تحليل أحوال التمييز القائمة في المدارس وقضايا الفصل في صفوف الدراسة، من أجل التيقن من تطبيق مبدأ عدم التمييز في النظام التعليمي لرومانيا.

وفي عام ٢٠٠٩ لم يكن إنشاء اللجنة قد أنجز بسبب بعض المسائل البيروقراطية وتبديل السياسة في وزارة التربية. وتعين أن تبدأ عملية ممارسة الضغوط بأسرها من جديد. وحتى الآن لم تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لإنشاء اللجنة.

وبالرغم من صدور التشريع المحلي، لا تزال الممارسة المتمثلة في فصل الطلاب في صفوف الدراسة ملحة وتحتاج إلى التصدي لها.

قضية فصل الطلاب في مدرسة أيونيتا آسان

في شباط/فبراير ٢٠١٢، قُدمت شكوى أمام المجلس الوطني لمكافحة التمييز ورُفعت قضية مدنية أمام محكمة كاراكال ضد مدرسة أيونيتا آسان وإدارة التفتيش المدرسي في المقاطعة التي تتبعها المدرسة، تتعلقان بالفصل في صفوف الدراسة على أساس تطبيق تصنيف إثني واجتماعي ضد أطفال الروما في الصف الدراسي الأول "باء"، وتعلق أيضاً بعدم التكافؤ في تحصيل التعليم جيد النوعية لطلاب هذا الصف مقارنة بطلاب الصف الأول "ألف: التعلم خطوة بخطوة"، والصف الأول "ألف: التعلم التقليدي". وقد رفضت المحكمة نظر القضية ولجأ المدعون - وهم آباء من الروما بالإضافة إلى المركز - إلى الطعن على حكم المحكمة. وذهب المجلس الوطني لمكافحة التمييز إلى أن فصل أطفال الروما في الصفوف الدراسية يشكل تمييزاً، وانتهى إلى فرض غرامة على المدرسة وإدارة التفتيش المدرسي بالمقاطعة. لكنهما طعنا في الحكم وهو الآن بانتظار نظره أمام محكمة الاستئناف.

وفي مجال التوظيف، أظهرت دراسة أجراها المركز في عام ٢٠١١ بشأن القولية النمطية والتحيز أن ٨٤ في المائة من المستجوبين من السكان الروما اعتبروا أنه من الأصعب للشخص المنتمي لطائفة الروما العثور على عمل مقارنة بالشخص من غير الروما. وأشارت دراسة أجرتها هيئة "المراقب الاجتماعي في رومانيا" أن ٢٨ في المائة من الأفراد الذين تعرضوا للتمييز في ميدان العمل ينتمون إلى طائفة الروما وأن ٢٣ في المائة منهم من النساء. وتبلغ نسبة الأشخاص من الروما ضمن إجمالي الأشخاص الذين اعتبروا أنهم تعرضوا للتمييز على مدى مساهمهم الوظيفي ٦٥ في المائة، ٥٣ في المائة منهم من النساء. أما الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم نساء من الروما يرعون أطفالاً صغاراً وشبان ونساء، فيشكلون الفئات

صاحبة الحظوظ الأقل للعمل في رومانيا. وتشير وكالات الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية أن ٣٤,٦ في المائة من نساء الروما تؤدي أعمالاً منزلية مقابل ١٩ في المائة من النساء من غير الروما، و ٨ في المائة من الرجال الروما.

وتفيد وزارة العمل في رومانيا أن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان الروما لا يجوزون مؤهلات فنية أو يؤدون أنشطة لا تحتاج إلى تدريب نظامي. ومن جملة السكان الروما الملحقين بالعمل تشكل نساء الروما أقل من نسبة واحد في المائة.

ومن ناحية تعزيز المساواة بين الجنسين، يتسم سبيل الحصول على العمل في رومانيا بطابع استهدافي أكثر منه في أي مجال آخر. وتحظى الجهود الرامية إلى التصدي للفوارق الكبيرة في معدلات التوظيف بين نساء الروما ورجال الروما، أو بين نساء الروما والنساء من غير الروما، بالدعم الذي يتأتى أساساً من برامج الصندوق الاجتماعي الأوروبي. غير أن معظم وجوه هذا الدعم تتمثل في توفير التدريب الفني ولا تتضمن عملياً التعرف على فرص العمل المتاحة أو إنشاء الوظائف الجديدة لنساء الروما.

ولا تزال نساء الروما تشكلن طائفة ضعيفة، من منظور الولوج إلى سوق العمل. ويتجه عدد كبير من نساء الروما إلى أداء أعمال منزلية ويفتقر إلى المؤهلات ولا تناح له إلا فرصاً ضعيفة للغاية للحصول على الوظائف.

وبخصوص منهاج وبرنامج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، يدعو المركز لجنة وضع المرأة إلى حث الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات التالية:

- (أ) إدخال عناصر تتعلق بنوع الجنس والإثنية في السياسات التعليمية؛
- (ب) تسهيل وتعزيز مشاركة نساء وفتيات الروما في جميع مراحل التعليم، عن طريق اتخاذ خطوات فعالة تشمل توفير الدعم المالي (كالمناح الدراسية مثلاً)؛
- (ج) زيادة سبل الحصول على العمل أمام نساء الروما، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة، تشمل خلق الفرص الوظيفية لهن وتحسين خدمات الرعاية اليومية للأطفال ووضعها في متناول الفئات المحرومة؛
- (د) منع التمييز ضد نساء الروما ومكافحته في مجالي التعليم والعمل.